الموصولان العامان، (من) و(ما) والموصولات الخاصة
(دراسة في السلوك التوزيعي)

أ . د . فيصل ابراهيم صفا
جامعة اليرموك
الأردن

ملخص

يؤمن نحاة العربية ، منذ عصور النحو الأولى حتى العصر الحاضر بأن الموصولين العامين (من) و (ما) معرفتان تماما كالموصولين الخاصة (أي : الذي والتي ، الخ) وأنه يمكن استبدال هذين الموصولين بأي من الموصولات الخاصة ، حسب السياق .

من هنا تعمل هذه الدراسة على اختبار صحة هذا الإيمان ومن ثم تعمل على تطويرأفكار قديمة تصب في اطار تقويض هذا الإيمان .

وتصل هذه الدراسة إلى أن (من) و (ما) تختلفان توزيعيا ، وأحيانا دلاليا ، عن الموصولات الخاصة . وتعمل الدراسة كذلك على توكيد هذه النتيجة بالنظر في الاستخدام القرآني لكل من هذين الموصولين والموصولات الخاصة .

تـــمهيد :

يسلك الاسم الموصـول - في نظر النحـاة - في المبنيـات والمعارف والمبهمات أما أنه مبني فلأنه في حاجة إلى ما يكمله احتياج الحرف إلى متعلقه، كما يذكر ابن الحاجب (1) . وأما أنه عندهم (2) من المعارف فلأنه وضع لمعين وصنف في المرتبة الرابعة أو الخامسة بين المعارف . وأما أنه من المبهمات فلأنه المجمل الذي لا تفصيل فيه - كما ذكر عباس حسن (3) ولا استقلال ولا تعيين ولاتحديد ، ولايزول إبهامه إلا بالصلة . فالموصول موضوع - كما يوضح ابن الحاجب (4) - ليتوصل به إلى تصيير الجملة ، المقدرة نكرة ، معرفة ، فهو (أي الموصول) مع الجملة بمثابة الألف واللام مع المفرد .

قسم ابن هشام (ه) الموصولات الاسمية قسمين : نص ومشترك . أما النص (أي الموصولات الخاصة) (فالذي) و (التي) و (اللذان) و(اللتان) و (اللذين) و (اللتين) و (الذين) و (الألى (أو اللاتي أو اللائي)) ، وأما المشترك فـ(ما) و (من) و (أل) و (أي) و (ذو) .

النحاة مختلفون - كما يفهم من كلام عباس حسن (6) - في موصولية بعض هذه الألفاظ ، مثل (أل) من حيث اختلفوا في كيفية إعرابها مع ما بعدها .

وهناك عدم تسليم بموصولية (أي) (7) . أما (ذو) فموصولة في لهجة عربية قديمة ، ولم يشع استخدامها في العربية الفصحى على ذلك النحو . ولم يقع خلاف في أن كلا من (من) و (ما) يستعمل موصولا ، فليس خطأ سلك (من) و (ما) في الموصول الاسمى ، فبعض خصائصهما التركيبية تتشابه مع ما للموصولات النصية (الخاصة) من خصائص . ومع هذا ، فإن هذين الموصولين

يستحقان الميز من غيرهما في سلوكهما التوزيعي والدلالي .

لقد كانت أولى محاولات ميز الموصولات محاولة دلالية ، فقد قام ابن هشام - وعلى سبيل المثال ، وكما سبقت الإشارة - بتصنيف الموصولات إلى نصية ومشتركة . وعلى الرغم من ابن هشام لم يوضح المقصود بلفظ (نص) ولا المقصود بلفظ (مشترك)، فإن بالإمكان استنتاج ذلك ، كما سيأتي .

ميز الموصولات الاسمية:

مما يعني هذه الدراسة من كلام النحاة على الموصولات الاسمية مصطلح (النص) ومصطلح (المشترك) ، فقد مال بعض القدماء - كما سبقت الإشارة - إلى تصنيف الموصولات الاسمية في إطار لفظ (نص) ولفظ (مشترك) ، في حين تحدث بعض آخر عن الاسم الموصول محددا فروعه من غير الاشارة إلى هذين القسمين ، بل لقد دمج بعض هذين القسمين على نحو قد يشير إلي أن فريقا من النحاة فرق من أول الأمر بين مستويين للموصول . و مهما يكن ، فقد كان لدى النحاة - عموما -إحساس بوجود اختلافات بين نوعين من الموصولات ، وأحس المحدثون (8) بمثل هذا بينها . غير أن أحدا - في حدود ما أعلم - لم يتحدث بتفصيل عن النظام التوزيعي لكل من الموصولات النصية والموصولات المشتركة.

وفي محاولة لمعرفة مفهوم النحاة لكل من الموصولات الخاصة و الموصولات العامة من حيث أوجه الشبه والاختلاف بينها ، كان لا بد من التدقيق في أقوالهم التي تشير - من جانب - إلى تشابه بينها ، وإلى اختلاف - من جانب آخر - . لقد جعل سيبوية (9)

(من) و (ما) بمنزلة (الذي) حين عنون لأحد أبواب كتابه ب(هذا باب ما يكون فيه الاسم بمنزلة (الذي) في المعرفة) ، وقد أول كلا من (ما) و (من) وما بعدهما في قولنا :

- هذا ما عندي مهينا ،

وقولنا :

- هذا من لا أعرف منطلقا ،

بقوله في الأول : " هذا الذي عندي مهينا " ، وفي الآخر : " هذا الذي قد علمت أني لا أعرفه منطلقا " . وقد أكد أن (من) و(ما) بمنزلة (الذي) في التعريف حين قال (10) : " والحشو لا يكون أبدا لـ (من) و (ما) إلا وهما معرفة وذلك من قبل أن الحشو إذا صار فيهما أشبهتا (الذي) ، فكما أن (الذي) لا يكون إلا معرفة"لايكون (ما) و(من)إذا كان الذي بعدهما حشو،وهو الصفة معرفة .

ويلحظ هنا أن سيبويه يلفت النظر ألى التشابه في (التعريف) و (الافتقار) . وعلى الرغم من أن تشبيه (من) و (ما) ب (الذي) قد يفهم أن (من) و (ما) يعاملان معاملة المفرد المذكر ، فإن هذا الفهم مستبعد عنه سيبوية لوجود شواهد على استخدام (من) للإشارة إلى الجمع . ومن ذلك قوله تعالى : - (ومنهم من يستمعون إليك ...) (11)

على أن رؤية سيبوية التعريف في كل من اللفظين تشير إلى عدم تدقيق ، من هذه الناحية ، في توزيع استخدامات هذين اللفظين ، من جانب ، والألفاظ الموصولة الأخرى ، من جانب أخر . أما ابن جني ، فيفهم من قوله (12) : " .... و (من) و (ما) و (أي) و (الألف و اللام) في معنى (الذي) و(التي) وتثنيتهما وجمعهما " أن التشابه قائم في التعريف ، ولكن لاختلاف كامن في أن كلا من هذين اللفظين يمكن استخدامه لكلا الجنسين ولفروع العدد ،

على عكس (الذي) و(التي) ، الخ . ولا أظن ابن خالويه في فهمه ل (ما) في قوله تعالى :

- (ما أغنى عنه ماله وما كسب) (13)

حيث يقول (14) : " (وكسب) رفع نسق على (المال) ، ومعناه (والذي كسب) .... " لا أظنه إلا مشبها لها (الذي) في خصيصة التعريف - كما فعل سيبويه - وفي الافتقار إلى الصلة ، وكذلك في القيام بالأدوار النحوية التي يقوم بها الموصول الخاص أو (النص) - بعبارة ابن هشام . نفهم هذا كله من عبارات أخرى ، لابن خالوية ، زواج فيها بين (ما) و (الذي) مزاوجة لا تفهم إلا على النحو المشار إليه . من ذلك ما قاله في تفسير (ما) في قوله تعالى : - (لا أعبد ما تعبدون) (15)

" (ما) نصب مفعول به وهو بمعنى (الذي) .... " (16) .

ويمكن تفسير التشابه - في نظر ابن الحاجب (17) - بين (من) و (ما) ، من ناحية ، و (الذي) ، من ناحية أخرى ، على الأساس الذي سبق ذكره عند سيبوبة وهو (التعريف) ، لا على أساس التشابه في العدد والجنس اللذين يفهمان من لفظ (الذي) .

وحين يعد ابن مالك (18) (من) و (ما) مشبهين في المعنى ل (الذي) و (التي) ، فهو يعني إمكان دلالة أي من هذين اللفظين على المفرد المذكر أو المؤنث ، ومع هذا يبقى أمرأي منهما مشكلا (19) لاستناد معرفة المراد إلى السياق ، على العكس من لفظ (الذي) و(التي) اللذين يشير كل منهما إلى العدد والجنس من غير إشكال أو إبهام . وهذا (أي : تعيين الموصولات الخاصة - بألفاظها - لجنس المراد وعدده ، وعدم تعيين الموصولات العامة ذلك) وجه من وجوه الاختلاف بين الطرفين ، فإذا كان كل من (الذي) و (التي) وفروعه قد وضعت من أول الأمر للإشارة إلى معين ، فإن (من) و

(ما) قد وضعتا لغير معين .

على أن المشابهة في معنى (التعريف) قائمة - عند النحاة - كقيام المشابهة في معنى الافتقار .

هذا ، ويصدق التحليل السابق في قول ابن الناظم (20) : " من الموصولات أسماء تستعمل بمعنى . الذي) و(التي) وتثنيتهما وجمعهما، واللفظ واحد ، وتلك (ما) و (من) .. " وإذا كان بعض النحاة يشير (21) إلى أن كلا من (من) و (ما) بمعنى (الذي) ، الذي يفيد بلفظه المفرد المذكر ، فذلك على سبيل التغليب ، ذلك أن معظم صلات (من) و (ما) - في غالب الأمثلة و الشواهد المستعملة - ترد الضمير إلى (من) أو (ما) مفردا مذكرا .

هذا ، وليس نحاة العربية المحدثون - في مجملهم (22) - إلا متابعين في هذا الأمر للقدماء .

ومن الطريف ، في هذا السياق ، إشارة (هنري فليش) (23) إلى إلى فكرة (المعنى المحايد) - في الموصول الخاص (الذي) ، فهو يعبر عن (الكائنات العاقلة تكلفت (من) وهو ما بالتعبير عنه ويعبر عن (الأشياء) وهوما تكفلت (ما) بالتعبير عنه . . وبهذا يتضمن لفظ (الذي) جانبا لا يتضمنه لفظ (ما)وهو التعبير عن العاقل ، ويتضمن جانبا آخر لا يتضمنه لفظ (من) وهوالتعبير عن الأشياء . فكرة (المعنى المحايد) هذه في (الذي) تعبر عن أحد أوجه الاختلاف بين (الذي) والموصول العام على أن وجه الطرافةفيما طرحه (هو أنه على الرغم من إطلاق مصطلح (موصول خاص) على (الذي)وموصول عام على(ما)مثلافليش)(ما) مثلا ، فقد كان (الذي) صالحا للإشارة لى العاقل وغير العاقل في حين كان لفظ (من) مقتصرا على العاقل ، وكان لفظ (ما) مقتصرا على الأشياء ، فكان لفظ (الذي) - من هذا الجانب - مستحقا

لمصطلح (موصول عام) ، وكان لفظ كل من (من) و (ما) مستحقا لمصطلح (موصول خاص) .

" (من) و (ما) بمعنى (الذي) " عبارة تتردد - كما سلف - على ألسنة النحاة منذ سيبويه . فما المقصود بها ؟ إضافة إلى ما سبق من تحليل في هذا الشأن ، ربما كانوا يقصدون أن (من) و (ما) تساويان (الذي) في المعنى وإن خالفتاها في غير ذلك ، وربما كانوا يقصدون أنه إذا كانت (من) و(ما) بمعنى الذي فذلك هو المعيار الذي به تعرف موصولية كل من (من) و (ما) ، هذا المعيار هو صحة حلول (الذي) محل أي من هذين اللفظين ، وهذا هو ما أشار إليه ابن مالك بقوله (24) : " فإن غيرهما (يقصد : غير (الذي) و (التي) إذا أشكل أمره يستدل على موصوليته بصلاحية موضعه ل(الذي) إن كان مذكرا أو ل (التي) إن كان مؤنثا " . ويقوي هذا أنهم كانوا يؤولون (ما) و (من) ، في جميع السياقات التي تردان فيها ب(الذي) . وقد فعل (هنري فليش) نفسه ذلك على الرغم من محاولته التفريق بين (ما) و(الذي) بالإشارة إلى فكرة (المعنى المحايد) التي سبق ذكرها .

ولعل الذي حمل النحاة على هذه المساواة في المعنى بين (من) و (ما) - من ناحية - و (الذي) - من ناحية أخرى - هو وضعهم للموصولات الاسمية بعامة في عداد المعارف.

أشار بعض النحاة إلى وجود فريق بين مجموعة الموصولات العامة و مجموعة الموصولات الخاصة ويمكن إجمال هذه الإشارات بما يأتي :

أ - أن (من) و (ما) لا يوصفان ولا يوصف بهما . وقد نص على هذا الفرق ربن الحاجب بقوله (25) : " (من) و (ما) اللتان

بمعنى (الذي) لا يوصفان ولا يوصف بهما . أما كونهما لا يوصف بهما فإنهما وضعا للموصوف والصفة جميعا ، وما وضع اسما لا يوصف به ، وأما كونهما لا يوصفان فلأنهما لو وصفا بمفرد كان على خلاف وضعهما لبيانهما بالنسب (أي بالجملة) لا بالمفردات كجميع الموصولات ، ولو وصفا بجملة لكان على خلاف قياس الصفات في وصف المعارف بالنكرات .

وقد أخذ بهذا التفسير ، لعدم وصفهما وعدم الوصف بهما ، الإسفراييني حين قال (26) : " ولا تقعان (يقصد (من) و(ما) موصوفتين بخلاف (الذي) ، فإنهما (أي : الذي) توصف بالمعرف باللام نحو : (مررت بالذي أكرمته الظريف) . وتؤكدان مثلهما ، نحو : نظرات إلى ما عندك نفسه وإلى من عندك نفسه : " وأخذ كذلك ، بهذا التفسير ، من المحدثين عباس حسن ، يقول (27) : " وإذا كانت (من) موصولة ومعناها هو المفرد المذكر فهي مثل (الذي) إلا أن (من) لا تكون في أحد الآراء القوية صفة ولاموصوف بخلاف (الذي) ، تقول : (رجع الطائر الذي هاجر) ، و(جاء الذي رحل الظريف) ، فتقع كلمة (الذي) صفة ولاموصوفة بخلاف (من) " .

2 - أن الموصولات الخاصة (28) تنص على بعض الأنواع دون غيرها ، فللمفرد المذكر (الذي) - للعاقل وغيره ، وللمفرد المؤنث (التي) للعاقلة و غيرها ، ولتثنيتهما (اللذان) و(اللتان) رفعا و(اللذين) و(اللتين) جرا ونصبا ، ولجمع المذكر - كثيرا ولغيره قليلا - (الألى) و(الذين) ، ولجمع المؤنث (اللاتي) و(اللائي) . أما الموصولات العامة فلا يقتصر أي منها على نوع واحد من الأنواع المذكورة ، وكل منها ثابت على صورته لا يتغير مهما تغيرت الأنواع التي تدل عليها ، فهما لا يتغيران لأنهما غير معربين ،

ويكونان بلفظ واحد للمذكر والمؤنث والتعدد ،وفي هذ إشارة إلى التغير الإعرابي في تثنية الموصول الخاص ،وإلى أن لكل من المذكر والمؤنث والمفرد والمثنى والجمع لفظا خاصا . وأما (من) و (ما) فهما لكلا الجنسين وكل مفاهيم العدد ، ولا يعين المراد من هذه الجوانب إلا ما تثبته الصلة .

3 - أن معظم ألفاظ الموصول الخاص (كالذي والتي) تستعمل للعاقل وغير العاقل على السواء ، أما (من) و(ما) فيكاد النحاة يتفقون على أن الأصل في الأول أنه للعاقل وأن الأصل في الآخر أنه لغير العاقل ، بل إن من النحاة من يري أن الأول للعاقل فقط ، وأن الآخر لغير العاقل حسب ، ويؤولون من النصوص ما كان ظاهره خلاف ذلك.(29)

والحق أن القول بأن (من) للعاقل وحده و(ما) لغير العاقل وحده ، لا يفارق الحقيقة التي تؤكدها الغالبية الساحقة من الشواهد . ولا يعني وجود عدد قليل من الشواهد عكس ذلك ، أي عدم صحة التعميم السالف ، ف (من) لا تساوي (ما) ، وهما مختلفتان في السلوك العام الذي عرف لكل منهما . وهذا العددالقليل من الشواهد المخالفة يمكن أن يؤول على نحو يقبله المنطق اللغوي ، فيبقى السلوك العام لكل من الأداتين جاريا ، ويفسر الخروج القليل على جريانه على نحو بلاغي .

حقيقة السلوك التوزيعي

لـ(من) و(ما) والموصولات الخاصة :

النية معقودة هنا على بيان السلوك التوزيعي لنوعي الموصولات الاسمية عن طريق الاستناد في التمثيل إلى آيات القرآن الكريم. تضمن كثير من آيات القران الكريم ، بوصفه مصدرا أساسيا من مصادر المادة اللغوية في الدرس النحوي ،موصولات خاصة وموصولات عامة . وتردد الموصولان العامان ، (من) و(ما) ، كثيرا في الآيات القرآنية في وظيفة المبتدأ والخبر والمفعول به والفاعل ونائب الفاعل والمجرور بالحرف والإضافة ، والمستثنى ، واسم الحرف الناسخ أو الفعل الناسخ وخبره ، وفي البدل . واستعملت الموصولات الخاصة في وظائف مماثلة على نحو يكاد يحمل على القول بعدم وجود ما يؤكد انفراد أي من مجموعة الموصولات الاسميةبوظيفة من وظائف الأسماء ، وبأن الوظائف التي تنهض بها الموصولات الخاصة يمكن أن تتصدى لها الموصولات العامة .

أما الصلة فلا يبدو أن هناك افتراقا بين نوعي الموصولات في طبيعة هذه الصلة التي تلحق الموصول منهما ، فقد وقعت هذه الصلة ، مع كل من مجموعة الموصول الخاص - من جهة - ومجموعة (من) و(ما) - من جهة أخرى - جملة اسمية ، كمافي:

- (ولاتقربوا مال اليتيم إلا بالتي هي أحسن) (30)

- (... ومن هو مستخف بالليل وسارب بالنهار) (31)

ووقعت الصلة جملة فعلية ، كما في :

- (وما نرينك بعض الذي نعدهم ...) (32) ، و

- (وتذرون ما خلق لكم ربكم من أزواجكم) (33)

- ووقعت الصلة كذلك شبه جملة في الظاهر ، كما في :

- (... وربائبكم اللاتي في حجوركم .....) (34) ، و

- (يسأله من في السموات والأرض ...) (35) .

وعلى الأغلب ، فقد استعملت الموصولات الخاصة فيما وضع له كل منها - كما سبقت الإشارة . ومن جانب آخر ، فقد استعملت (ما) - غالبا - لغير العاقل من المفرد ،وغير المفرد واستعملت (من) للعاقل من المفرد وغيره . فهل يعني ذلك القول بإمكان حلول أحد ألفاظ مجموعة الموصول الخاص محل كل من (من) و(ما) على الإطلاق ؟ !

يلحظ أن الأصل في الموصول الخاص أن يقع نعتا للمعرفة ، وبالأحرى أن يأتي وصلة لنعت المعرفة بالجملة . وقدكثرحذف هذا المنعوت المعرف وبقاء النعت (الموصول مع صلته) . وهذا بالطبع يفسر قيام الموصول الخاص بالوظائف الكثيرة المشار إليها ، فيما سبق ، في الاستعمال القرآني وغير القرآني .

لكن هل يصدق مثل هذا السلوك في استعمال الموصولين العامين (من) و (ما) ؟ وبعبارة أوضح : هل وقع هذان الموصولان

العامان مع صلة كل منهما نعتا ، وهل كثر من ثم حذف المنعوت بكل منهما وحلول الموصول العام مع صلته محل المنعوت ؟ وإذا كان الجواب بالأيجاب ، فهل ينعت هذا الموصول العام وصلته المعرفة - كما ينعت الموصول الخاص وصلته ؟ .

لعل من الممكن التحقق من هذا بالعودة - مثلا - إلى ما سبق ذكره من الوظائف النحوية المتماثلة التي أدتها الموصولات الخاصة وكل من (من) و(ما) ، ومن ثم اختبار فكرة إحلال أي من ألفاظ الموصول الخاص محل كل من (من) و(ما) ، أواختبار الاستعمالات التي أدى فيها نوع من الموصولات وظيفة لم تقع للنوع الآخر منها .

لقد سبق ذكر أن كلا من الموصول الخاص و(من) و(ما) جاء مجرورا بالحرف والإضافة ، ومسندا إليه (فاعلا ، وميتدأ ، الخ) ، وجاء مفعولا به ومستثنى وبدلا . وقد يبو للوهلة الأولى أن لا إشكال في إحلال الموصول العام (من) و(ما) محل الموصول الخاص . فقد يقال مثلا بأن استبدال (ما) (بالذي) في قوله تعالى :

- (... ولأبين لكم بعض الذي تختلفون فيه) (36)

ممكن ، وأن استبدال (الذي)ب(ما) في قوله تعالى :

- (... وبدا لهم سيئات ماعملوا) (37)

كذلك ممكن . وهكذا ، قد نجد مثل هذا التبادل ممكنا بين الموصولين العامين (من) و(ما) ، من جهة ، والموصولات الخاصة المناسبة للسياق في الأمثلة الآتية من الاستعمال القرآني (مع ملاحظة أن الوصول المذكور أولا هو الموصول المستعمل في المثال القرآني ، وأن كل مثالين يؤدي الموصول في كل منهما وظيفة نحوية واحدة) :

- (فلما رآوه زلفة سيئت وجوده الذين / من كفروا) (38)

- (وبدا لهم سيئات ما/ الذي عملوا) (39)

- (قل يحييها الذي / من أنشأها أول مرة) (40)

- (ولا يغني عنهم ما / الذي كسبوا شيئا) (41) .

- (إنني براء مما تعبدون إلا الذي / من فطرني ...) (42)

- (وأحلت لكم بهيمة الأنعام إلا ما / الذي يتلى عليكم) (43)

- (إن الذي / من أحياها لمحيي الموتى) (44)

- (فإن الله ما / الذي في السموات) (45)

- (إن شر الدواب عند الله الذين / من كفروا) (46)

- (إن الذين آمنو والذين هادوا ... من / الذي آمن بالله..)(47)

- (أوليس الذي / من خلق السموات والأرض بقادر) (48)

- (وأن ليس للإنسان إلا ما / الذي سعى) (49)

- (والذي/من جاء بالصدق وصدق به أولئك هم المتقون)(50)

-(وما / الذي عند الله خير وأبقى للذين آمنو) (51)

- (أرأيت الذي / من ينهى عبدا إذا صلى) (52)

- (وقيل للظالمين ذوقوا ما / الذي كنتم تكسبون) (53)

- (قل إنكم لتكفرون بالذي / من خلق الأرض)(54)

- (اصبر علي ما / الذي يقولون ...) (55)

شبيه هذه الأمثلة ، في الاستعمال القرآني ، كثير كثير ، وهو قد يحمل على القول بتطابق الموصولات الخاصة ، و(من) و(ما) قد يحمل على القول بتطابق الموصولات الخاصة ، من جهة ، و(من) و(ما) ، من جهة أخرى ، في السلوك التوزيعي ، ويحمل - من ثم - على القول بجواز إحلال أي من هذه الموصولات محل الآخر .

على أن الإسراع إلى نتيجة كهذه غير محمود إذا علمنا بأن الموصول الخاص جاء في الاستعمال القرآني نعتا لمعرفة ، وأن النحاة يرون أن الأصل في الموصول الخاص أن يقع وصلة لنعت المعارف بالجمل . نجد ذلك واضحا - على سبيل التمثيل لا الحصر - في قوله تعالى :

- (يأيها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم والذين من قبلكم)(56)

- (....فاتقوا النار التي وقودها الناس والحجارة) (57)

- (... وما يضل به إلا الفاسقين ، الذين ينقضون عهد الله...)(58) .

إن سلوكا كهذا لم يعرف مطلقا - كما سبق الذكر - للموصولين العامين (من) و(ما) ، لا في الاستعمال القرآني ولا في غيره من مصادر المادة اللغوية العربية . إن الإسراع إلى النتيجة المشار إليها غير محمود كذلك إذا علمنا أن المواقع القرآنية التي ورد فيها موصول خاص غير مسبوق صراحة بمنعوت معرفة ، لا ترفض أن يسبق هذا الموصول الخاص اسم معرف مناسب يمكن تأمل أي موقع من هذه المواقع ووضع اسم مناسب قبل الموصول الخاص فيه ، فلا إشكال - مثلا - في أن نضع لفظ (الأشخاص) قبل لفظ (الذين) في قوله تعالى :

- (إن الذين يضلون عن سبيل الله لهم عذاب شديد) (59)

ولا في أن نضع لفظ (الإله) أو (الله) قبل (الذي) في قوله تعالى :

- (أو ليس الذي خلق السموات والأرض بقادر ...) (60)

وقل مثل ذلك في كل موقع لموصول خاص في الاستعمال القرآني . هل مثل هذا التصرف ممكن في المواقع التي استخدام فيها كل من الموصولين العامين (من) و (ما) ؟ إنه ، بالقطع ، سلوك غير ممكن .

هذان السلوكان ، اللذان عرفناهما للموصولات الخاصة والمنكران مع (من) و(ما) يكشفان عن اختلاف بين قسمي الموصولات في السلوك التوزيعي لكل منهما .

على أنه تجدر الإشارة هنا إلى أن كلا من (من) و(ما) في المقابل لم يقع في الاستعمال القرآني نعتا لاسم منكر قبله ، وأنه لا يحسن - في هذا الاستعمال - أن يسبق كل منهما باسم منكر ، فليس ممكنا أن نضع - مثلا - لفظ (أشخاص) قبل لفظ (من) في قوله تعالى :

- (سواء منكم من أسر القول ...) (61)

ليصير الكلام :(سواء منكم أشخاص من أسر) ،أو أن نضع -مثلا-لفظ(عملا)قبل لفظ (ما) في قوله تعالى (وقيل للظالمين ذوقوا عملا ما كنتم تكتسبون) (62)

ليصير الكلام : (... ذوقوا عملا ما كنتم تكتسبون).

هذا السلوك التوزيعي السلبي للموصولين العامين يكشف عن اختلاف آخر جوهري بين قسمي الموصولات الاسمية .

ولعل من السمات التوزيعية للموصولين العامين (من) و(ما) إمكان حذف كل منهما ليحل محله اسم ظاهر منكر ، فيحسن - مثلا - أن يستبدل ب (ما) ، في قوله تعالى :

- (ويعلم ما تكسبون) (63)

لفظ (أمر) أو شئ) أو (أي شئ) ، الخ . ليصير الكلام : (ويعلم أمرا تفعلونه) - مثلا ، كما يحسن أن نستبدل بـ (من) في قوله تعالى :

- (... ولكن يدخل من يشاء في رحمته) (64)

لفظ (أشخاص) - مثلا - أو لفظ (بشر) أو لفظ (أي شخص) ، الخ ليصير الكلام - مثلا - (ولكن يدخل أشخاصا / أي شخص يشاؤهم/يشاؤه في رحمته) . هذه السمة التوزيعية غير متاحة مع أي من الموصولات الخاصة ، فليس حسنا أن نحل - مثلا - محل (الذي) في قوله تعالى :

- (قل أئنكم لتكفرون بالذي خلق الأرض في يومين) (65)

اسما ظاهرا معرفا كلفظ الجلالة (الله) أو (الإله) ، الخ . ليصير الكلام - مثلا - (قل أئنكم لتكفرون بالإله خلق الأرض في يومين) مع بقاء الوظيفة التي تقوم بها جملة (خلق ...) على ماهي عليه .

هذا السلوك التوذيعي الممكن مع كل من (من) و(ما) ، والممتنع مع الموصولات الخاصة يبرز افتراقا واضحا بين صنفي الموصولات الاسمية في البنية الدلالية لكل من الصنفين ، فاستخدام كل من (من) و(ما) في موقع الظاهر المنكر يضيف إلى الإبهام ، الذي يفيده هذا المنكر قدرا اخر من حيث إن كلا منهما لا يعين مدلوله من حيث الجنس والعدد ، في حين يعين الموصول الخاص -ومن أول الأمر - مدلوله من حيث الجنس والعدد تماما كما يفعل الاسم المعرف الذي يفترض أن يسبق الموصول الخاص . وعليه فإن الموصول الخاص لا يضيف من هذا الجانب (جانب الجنس والعدد) شيئا ، لا سلبا ولا إيجابا .

وعليه ، فلا يقال بأن الموصول العام (ما) في قوله تعالى :

- (... فلا يجزى الذين عملوا السيئات إلا ما كانوا يعملون((66)،يصلح في موقعه الموصول الخاص (الذي)استنادا ألى استعمال القرآن في موضع آخرمشابه للفظ (الذي)نفي قوله تعالى :(ويجزيهم أجرهم بأحسن الذي كانوا يعملون)(67)،لا يقال ذلك لأنه لا يصلح في موقع (ما) في الآية الأولى إلا لفظ منكر من مثل (شئ) - كما سبق الإيضاح - ولأنه لا يصلح في موقع (الذي) في الأية الأخرى إلا لفظ معرف هو - مثلا - (الشئ) ، والذي يفترض أنه معين ، ف(الذي) تشير إلى معين - استنادا إلى السياق - علاوة على تحديدها بلفظها لجنس هذا المعين وعدده النحويين ، على عكس (ما) التي لا تعين مسماها و لا تخصصه بلفظها من حيث

الجنس والعدد ، ولا يتبين العدد ولا الجنس إلا بالصلة ، وهي لفظ لا يصلح في موقعه إلا النكرة .

ولعله يحسن - أحيانا - أن يستعمل الموصول العام لا الخاص، ف (من) في قوله تعالى - مثلا :

- (... ولكن يدخل من يشاء في رحمته) (68)

لا يصلح للسياق الذي ورد فيه لفظ (الذي) لأن المعنى المراد - على ما يظهر - إدخال الله لأي شخص يشؤه في رحمته . وعدم صلاح (الذي) هنا مستند - كما سبق الإيضاح - إلى أن الأصل في الموصول الخاص أن يسبق بمعرف يكون هذا الموصول وسيلة لنعته بالجملة . فلو أننا وضعنا (الذي) هنا في موضع (من) ، وسبقناه بمعرف مثل (محمد) ، فلن يكون هذا متسقا مع المعنى المراد ولا مع لفظ)يشاء) الوراد في الآية والذي يكمن تحقق معناه في بطن المستقبل .

مثل هذا يقال في (ما) في قوله تعالى ، مثلا :

- (اصبر على ما يقولون ...) (69)

فالمعنى لا يقصد ، بالضرورة ، قولا بعينه ، إنما يقصد (أي شيئ) أو (شيئا ما) يقولونه .

ولا شك في أن إحلال لفظ (التي) - مثلا - محل (ما) في قوله تعالى :

- (ولا تعربرا الفواحش ما ظهر منها وما بطن) (70)

مؤيدا إلى وظيفة نحوية لم تستعمل (ما) - هنا - لأدائها و فلو استعملت (التي) في موقع (ما) ، لكانت نعتا للفظ

(الفواحش) ، ولما كان لفظ (الفواحش) معرفا ف(التي)وما بعدها نعت لهذا المعرف مميز له من فواحش أخرى معينة اختلطت معها . وليس هذا بالطبع هو المعنى المراد . أن استعمال (ما) - هنا - مفيد معنى (أي شيئ) أو (أي فاحشة) . أما كل من جملتي (ظهر منها) و(بطن) فيعمل على أساس أنه نعت - بالتدقيق - ل(أي شئ) الذي تمثله (ما) التي هي - دائما - بمثابة نكرة ، تماما كما هو الأمر في (من) ، فيكون تقدير (ما ظهر منها) - حسب السياق - هو (أي شئ ظهر منها) وعليه يكون الموصول العام (ما) - هنا - مع صلته بدلا من لفظ (الفواحش) لا نعتا ، على فرض تقدير لفظ (الذي) في موقع ذلك الموصول العام .

إن وقوع الموصول الخاص نعتا ، بخلاف الموصول العام ، أمر على جانب من الأهمية في التفريق بين الموصولات الخاصة ، من جهة و(من) و(ما) ، من جهة أخرى ، من حيث حقيقة التخصيص في الأولى وحقيقة الإبهام في الأخرى . بقد تنبه إلى هذا الفارق قليل من النحاة - كما سبق الإشارة ، فقد نبه ابن الحاجب (71) على أن (من) و(ما) لا يوصف بهما لأنهما وضعا للموصوف والصفة جميعا . وهذا يعني أنه لا يقال مثلا :

- شاهدت طالبا من درست

فالموصول العام وصلته بمثابة الموصوف وصفته وليس كذلك الموصول الخاص . ومن هنا يمكن أن يكون قولنا ، مثلا :

- شاهدت من درست

مساويا لقولنا ، مثلا :

- شاهدت شخصا درست

وبهذا نفهم كلام ابن الحاجب بأنه لا يوصف بالعام وصلته ، بخلاف الموصول الخاص . إن سبق الموصول العام بنكرة توصف به وبصلته غير ممكن ، فقد جاءت (من) - في المثال السابق - في موقع لفظ نكرة مبهم كلفظ (طالب) أو (شخص) لتكون الصلة - عند التدقيق - صفة ل (من) . ومن هنا كان رحلال الموصول الخاص محل (من) غير ممكن لأن الخاص معرفة ، والجملة بعد المعرفة لا تكون صفة ، في حين تصلح الصلة للوصفية بعد الموصول العام لما في الموصول العام من تنكير يسمح بأن يوصف بالجملة التي بعده . ومن هنا لم يكن صحيحا القول بأن (من) أو (ما) بمعنى (الذي) لاختلاف السلوك التوزيعي لكل من الطرفين فـ(الذي)مثلا - في قوله تعالى :

- (وهو الذي يتوفاكم بالليل ...) (82)

وقعت خبرا . وقد وقعت (من) - مثلا - خبرا لمبتدأ ، كما في قولنا :

- صديقك من صدقك .

لكن معنى (الذي) ، في ذاتها وبعيدا عن المعنى النحوي لموقعها ، مختلف عن معنى (من) ، ف(الذي) في الآية السابقة ، تعني (هو الإله المعين الذي صفته توفيكم) ، أما المعنى في المثال السابق فهو (صديقك شخص صدقك) .

والتنكيرفي (من) ، التي وقعت خبرا في هذا المثال ، يفيد أن المعنى هو (... أي شخص ...) ، أما التعريف الممثل في لفظ (الذي) الواقع خبرا كذلك فيفيد أن المعنى هو (الإله المعين الذي يتميز من غيره من الآلهة بالصفة المذكورة ، الممثلة ببجملة الصلة).

من هنا كان الخبر المعرف بـ (أل) في فهم عبد القاهر الجرجاني (73) مفيدا للحصر . معنى الحصر هذا لا يتوفر في مجئ (من) خبرا لأن الإخبار ب(من) إخبار بغير معين .

ومما يجدر لحظه أن كلا من الموصول الخاص والموصولين العامين (من) و(ما) يقع منادى غير أن السلوك التركيبي ، الذي يتخذه الموصول العام بوصفه منادى ، مختلف عن السلوك التركيبي الذي يتخذه الموصول العام بوصفه كذلك منادى ، إذ لابد من الاستعانة ب(أيها) بوصفهما وصلة لمناداة الموصول الخاص ، في حين لا يستعان بهذه الأداة عند مناداة (من) ، مثلا ، هذا فضلا عن اختلاف المعنى الذاتي - المشار إليه - لكل منهما .

استنادا إلى كل ما مضى ، يبطل زعم النحاة العام بأن كلا من (من) و(ما) بمعنى (الذي)إذا كانوا يعنون تساوي نوعي الموصول في المعنى الذاتي المتصل بتعيين أو عدم تعيين المراد بالموصول من كل نوع ، ولقد فرض اختلاف المعنى الذاتي لكل منهما أحيانا اختلافا في السلوك التوزيعي التركيبي لكل .

ولعل وجود شواهد على دخول (رب) على (من) و(ما) دون الموصولات الخاصة باختلاف المعنى الذاتي ، ومن ثم باختلاف السلوك التوزيعي للموصولين العامين والموصولات الخاصة . من هذه الشواهد :

- رب من أنضجت غيظا قلبه قد تمنى لى موتا لم يطع

خاتمـــة :

لا شك في أن دلالة كل من الموصولات الخاصة ، من جانب ، و(من) و(ما) ، من جانب آخر ، على العدد والجنس ذات أهمية ثانوية في التمييز بين الجانبين . وعلى الرغم من قيام تشابهات بين الجانبين في نوع الصلة وفي كثير من الوظائف النحوية ، وعلى الرغم كذلك من إيمان النحاة - على الإجمال - بتساوي الموصول الخاص و (من) و(ما) ، فقد أحسوا إحساسا غير مكتمل باختلاف نوعي الموصول ، يكمن في القول بعدم ، وقوع الموصول العام نعتا للاسم الذي يمكن أن يصفه الموصول الخاص . وكان يمكن أن تكون هذه الملاحظة كافية للقول بعدم التساوي في التوزيع بينهما ، ومن ثم بعدم جواز القول بأن كلا من (من) و(ما) بمعنى (الذي) .

الحواشي والتعليقات

(1) انظر مثلا : ابن الحاجب ، الإيضاح في شرح المفصل ج 1 ص 481

(2) انظر مثلا : ابن هشام ، أوضح المسالك ج 1 ص 133 ، وابن عقيل ، شرحه ج 1 ص86

(3) النحو الوافي ج1 ص 340 حاشية (3)

(4) الإيضاح ج 1 ص 481

(5) أوضح المسالك ج 1 ص 98 ، 103 ، 104

(6) النحو الوافي ج 1 ص 356حاشية (2)

(7) انظر : فيصل صفا ، (أي : بزعم موصوليتها - دراسة

(8) انظر مثلا : سعيد الأفغاني : الموجز في قواعد اللغة العربية وشواهدها ص 116،

وعباس حسن : النحو الوافي ج 11 ص 342 ومحمد عيد : النحو المصفى ص 172 167.

(9) الكتاب ج 2 ص 105

(10) الكتاب ج 2 ص 107

(11) سورة يونس 24

(12) ابن جني ، اللمع في العربية ص 688

(13) سورة المد 2

(14) ابن خالون : كتاب إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ص 222

(15) سورة الكافرون 2

(16) إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ص 212

(17) ابن الحاجب : الأماني ج2 ص 888

(18) ابن مالك : شرح عمدة الحافظ وعدة االلافظ

ص 147 ، 148

(19) السابق نفسه ص 147

(20) ابن الناظم : شرح ألفية ابن مالك ص 33

(21) ينظر مثلا : الجامي : الفوائد الضيائية ، شرح كافية ابن الحاجب ج 2 ص 102 وخالد الأزهري : شرح التصريح علي التوضيح ج1 ص 133 ، والسيوطي : همع الهوامع ج 1 ص 288

(22) ينظر مثلا : نايف معروف ومصطفى الجوزو : المعجم الوسيط في الإعراب ص282،294

(23) هنري فليش : العربية الفصحى ص 174

(24) شرح عمدة الحافظ ص 148، 147

(25) الأمالي ج2 ص 888

(26) لباب الإعراب ص 181

(27) النحو الوافي ج1 ص 349 حاشية (1)

(28) انظر في هذا ، مثلا : ابن هشام أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ج 1 ص98 - 102 ، وأبا حيان الأندلسي :ارتشاف الضرب من لسان العرب ج1 ص 525 وابن عقيل : شرح ابن عقيل ج 1 ص 140 والسيوطي : همع الهوامع ج 1ص 289، وعباس حسن : النحو الوافي ج1 ص 342 - 351 ، وهنري فليش : العربية الفصحى ص 174

(29) ينظر في هذا كله : ابن هشام : أوضح المسالك ج 1 ص 107 وابن عقيل : شرحه ج1 ص 140 - 141 ، والأزهري : شرح التصريح ج1 ص 142 ، وابن الناظم : شرح ألفية ابن مالك ص 33 وعباس حسن : النحو الوافي ج1 ص 348 ، 351

(30) الأنعام 102

(31) الرعد 10

(33) الرعد 40
(33) الشعراء 166
(34) النساء 23
(35) الرحمن 29
(36) الزخرف 63
(37) الجاثية 33
(38) الملك 27
(39) الجاثية 33
(40) يس 79
(41)الجاثية 10
(42)المؤمنون 27
(43)المائدة 1
(44)فصلت 39
(45)فصلت 131
(46)الأنفال 55
(47)البقرة 62
(48) يس 81
(49) النجم 39
(50)الرمز 33
(51)الشورى 36
(52)العلق 9
(53) الزمر 24
(54) فصلت 9
(55) ص 17
(56) البقرة 21

(57) البقرة 24

(58) البقرة 26 - 27

(59) ص 26

(60) يس 81

(61) الرعد 10

(62) الزمر 24

(63) الأنعام 3

(64) الشورى 8

(65) فصلت 9

(66) القصص 84

(67) الزمر 35

(68) الشوري 8

(69) طه 130

(70) الأنعام 151

(71)الأمالي ج 2 ص 888

(72)الأنعام 60

(73) دلائل الإعجاز في علم المعاني ص 136 153 -

المصادر والمراجع

ابن جني : اللمع في العربية ، تحقيق فائز فارس ، دار ، الأردن ، الطبعة الأولى ، 1988 .

ابن الحاجب :

1 - الأمالي ، الجزء الثاني ، تحقيق د . فخر صالحقدادة ، دار االجيل - دار عمار ، عمان - الأردن .

2 - الإيضاح في شرح المفصل ، الجزء الأول ، تحقيق : د . موسى العلايلي ، مطبعة العاني ، بغداد 1982 .

ابن خالوية : كتاب إعراب تلاثين سورة من القرآن الكريم ، بيروت ، 1970 ، مكتبة الهلال .

ابن عقيل : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، الجزء الأول، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، صيدا - بيروت 1988 .

ابن مالك :شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ،تحقيق عدنان الدوري،بغداد،1977

ابن الناظم:شرح ألفية ابن مالك ، بيروت - لبنان ، منشورات ناصر خسرو .

ابن هشام الأنصاري : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، الطبعة السادسة ، الجزء الأول ، 1980

أبو حيان الأندلسي : ارتشاف الضرب من لسان العرب ، الجزء الأول .

الإسفراييني : لباب الإعراب ، تحقيق : بهاء الدين عبد الوهاب ، دار الرفاعي 1984 ، الطبعة الأولى ، الرياض

الجامي : الفوائد الضيائية ، شرح كافية ابن الحاجب ، تحقيق: أسامة الرفاعي الجزء الثاني 1982

خالد الأزهري : شرح التصريح على التوضيح ، الجزء الأول ، دار إحياء الكتب العربية ، 1980

سعيد الأفغاني : الموجز في قواعد اللغة العربية وشواهدها ، دار الفكر 1977 الطبعة الثانية .

سيبوية : الكتاب ، الجزء الثاني ، تحقيق : عبد السلام هارون، 1968

السيوطي : همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، الجزد الأول، تحقيق : عبد العال سالم مكرم ، الكويت .

عباس حسن : النحو الوافي ، الجزء الأول ، الطبعة الخامسة ، دار المعارف - مصر

عبد القاهر الجرجاني : دلائل الإعجاز في علم المعاني ، تصحيح وتعليق : محمد رشيد رضا - دار الكتب العلمية، بيروت / لبنان ، الطبعة الأولى 1988

فيصل صفا : (أي) بزعم موصوليتها - دراسة في البنية الشكلية ، مجلة جامعة البعث ، العدد 10 ، حمص - سورية

محمد عيد : النحو المصفى ، مكتبة الشباب ، القاهرة 1989.

نايف معروف ومصطفى الجوزو : المعجم الوسيط في الإعراب، دار النفائس ، الطبعة الأولى 1988

هنري فليش : العربية الفصحى ، ترجمة : عبد الصبور شاهين ، الطبعة الثانية دار الشرق ، بيروت 1986